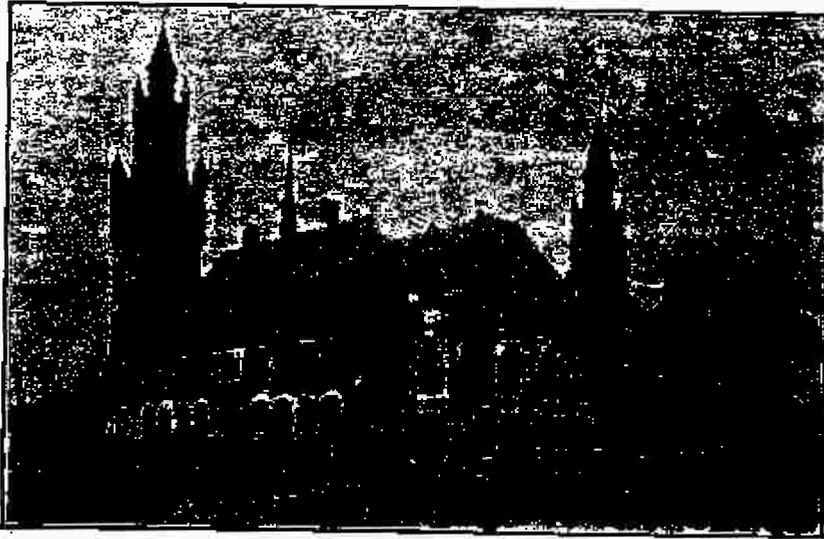


السلم العام

اشترنا في مقتطف دسمير انه يخشى الآن ان نواظب الدول الكبرى على الاكثار من المعدات الحربية فتصير بلدانها مثل مخازن البارود شرارة صغيرة تلمها فتقوض اركان المعمران الاوربي ويعنى آثره . وقد اشترنا في تلك المقالة الى مجلس التحكيم الدولي ونرى الآن ان نسمية بمجلس العدل الدولي لثلاثا يتبسن بمجلس التحكيم الدائم الذي انشئ عملاً برغبة قيصر الروس على اثر مؤتمر السلام الذي عقد سنة ١٨٩٩ قصد تقليل التسليح وفض ما بين الدول من الخصومات بالتحكيم . ثم طلب الرئيس روزفلت الثام مؤتمراً ثانياً سنة ١٩٠٧ وجاءت الدعوة اليه من قيصر روسيا وكان فيه نائبان من اميركا وهما جوزف شوات واليهو روت فيدلا جهدهما لكي ينشأ مجلس دولي دائم مثل المجلس الاعلى في الولايات المتحدة فأيدها اكثر النواب وعين ميعاد الاجتماع التالي سنة ١٩١٥ ولكن جاءت الحرب وانتهت بعقد الصلح وارسلت اميركا تلمرافاً حينئذ بتوقيع اليهو روت الى الكولونل هوس المتدوب الاميركي في مؤتمر الصلح صار البند الثالث عشر والرابع عشر من قانون جمعية الامم . فالثالث عشر يوجب التحكيم والرابع عشر يستلزم انشاء مجلس العدل الدولي وفيه كلامنا الآن والقضاة الحاليون في هذا المجلس احد عشر وهم من اسبانيا وايطاليا وكوبا وبريطانيا العظمى وسويسرا وهولندا والدنمارك واليابان وفرنسا والولايات المتحدة والحادي عشر من برازيل وقد توفي حديثاً . وفيه اربعة نواب من النرويج ورومانيا والصين وكلهم منتخبون لسبع سنوات ويمكن ان يعاد انتخابهم . وانا ارادت جمعية الامم امكن ان يزداد عدد القضاة حتى يبلغوا ١٥ وعدد النواب حتى يبلغوا ٦ . والقضاة ينتخبون رئيسهم ونائب رئيسهم فيسقيان في منصبيهما ثلاث سنوات

هذا ولقد اتى الفرض الذي فرضناه في جزء دسمير وهو ان رجلاً فدوياً من كارهي اميركا قتل السفير الاميركي غيلة في عاصمة دولة اوربية وان اميركا (اي الولايات المتحدة) طلبت من تلك الدولة التعويض الكافي والاعتذار الوافي وان تسلّمها الفائت او ترسل هي القضاة لمحاكمة في بلده فنهض الخطباء المتحمسون في تلك الدولة وحرصوا حكومتهم على رفض ما طلبته اميركا فارسلت اليها اميركا بلاغاً

نهائياً وانذرتها بالحرب ان هي اُبت ان تلي طلبها . فلم تجبها الى ما طلبت فيترتب على اميركا اما ان ترضى بالذن والصغار فتميط ممرتها بين الدول واما ان تعلن الحرب على تلك الدولة . ولكنهما اذا كانتا من اعضاء مجلس العدل الدولي صار للمسألة حل آخر فانه بحق لاميركا حينئذ ان تقول لتلك الدولة انا وانت من اعضاء مجلس العدل الدولي فهلم تحتكم اليه لانه اقيم للفصل في الدعاوى التي مثل دعوانا ذلك افضل لي ولك من الغامرة برجالنا وامواننا



قصر السلام

لما انتهى هذا المجلس حُوت السلطة المطلقة لفصل بين الخصوم في كل الدعاوى ولو لم يتفقوا على رفعها اليه ليحكم فيها . ولكن هذه السلطة هيضت اجنتها كما سيجيء . ولنغرض الآن ان الدولتين اتفقتا على رفع الدعوى اليه . وهو يندم كل سنة في قصر السلام بهولندا في الخامس عشر من شهر يونيو وفيه احد عشر قاضياً من دول مختلفة كما تقدم تنتخبهم جمعية الامم وهم ينتخبون من بينهم الرئيس ونائب الرئيس والسجل . وفيه اربعة من نواب القضاة تنتخبهم جمعية الامم ايضاً فيحضر نواب الدولتين المتقاضيتين وترفع الدعوى الى المجلس على الاسلوب القانوني

وقد لا يهدأ روع الدولة التي قتل فيها السفير فلا تبطل التبعة وتبلغ اخبارها الولايات المتحدة فيقلق سكانها وتثور نائرة جرائدها فتضطر الحكومة ان تجمع طائراتها في مطاراتها الشرقية. لكن مجلس العدل له السلطة ان يأمر الدولة الاوربية بتفريق جنودها واميركا بإبعاد طائراتها عن سواحلها

وقد يتفق ان يكون بين اعضاء المجلس قاض من الدولة الاوربية ولا يكون فيه قاض من اميركا تنطلق الجرائد الاميركية ولكن قد يكون لاميركا نائب قاض فيخول المجلس بين القضاة كواحد منهم وقت النظر في هذه القضية ويصير عدد القضاة حينئذ ١٢ بدل ١١

وترسل كل من الدولة الاوربية واميركا نائبا يتوب عنها ومحاميا او اكثر وتجوز المرافعة بالترسوية او الانكليزية او كليهما ويجوز استعمال لغة اخرى اذا طلب الحصان ذلك. والمرافعة علنية ولكن يجوز ان تكون سرية اذا طلب الحصان ذلك. وقد يُطالب من الدولة التي قتل السفير الاميركي في بلادها ان تحضر الشهود الذين عاينوا القتل فترفض ذلك لكن المجلس يستطيع ان يجبرها على احضارهم ويستطيع ايضا ان يعين لجنة محايدة لتذهب حيث قتل السفير وتجمع الادلة اللازمة ارشادا للمجلس

ومتى جُمعت الادلة اللازمة عُيِّن وقت المرافعة زهي على قسین كتابي وشفاهي فيقدم محامو كل من الخصمين نسخة من مذكرته ومستنداته الى مسجل المجلس ونسخة الى محامي الخصم الآخر. فيعرض محامي اميركا في المجلس قائلاً انه علم قبل اغتيال السفير بمكيدة دبّرت لاغتياله فبنت السفارة الاميركية الى حكومة تلك الدولة وثيقة تخبرها بها عما بلغها لكن محامي الدولة لم يشر في مذكرته الى تلك الوثيقة ونحن نطلب منه ان يقدمها الى المجلس. فيحق للمجلس ان يطلب منه ابراز الوثيقة. وغاية المجلس التوصل بكل الوسائل التي تيل الحق اجماعاً. وتحتضر الشهود قبل المرافعة الشفاهية. والمجلس ان يستطلق الشهود ويعين من من الخصمين يتدبىء بالمرافعة ثم تسمع المرافعة ويختل القضاة ويحكمون باكثرية الاصوات واذا تساوت اصواتهم فالرئيس يرجع احدى الكفتين ويصدر الحكم موقفاً باسماء كل القضاة ولا استئناف له. والحكومة التي كان يرجع ان تقسب بسببها حرب تسفك فيها دماء الملايين من الرجال وينفق عليها الوف الملايين

من الجنبات لا تنفق على الفصل في هذه الدعوى وفي امثالها الا نصيبها من رواتب القضاة والسكينة

وقد كان في قانون هذا المجلس بند يقال فيه ان الدول المنتظمة في جمعية الامم خاضعة كلها لاحكامه وله الحق ان يسمع القضايا التي يمكن الحكم فيها قطائياً وبمحكم فيها ومفاد ذلك انه اذا اعتدت دولة من الدول المنتظمة في جمعية الامم على دولة اخرى منتظمة فيها حق للدولة المعتدى عليها ان تشكو امرها الى مجلس العدل الدولي رضيت الدولة المعتدية او لم ترض. فتنسب هذا المجلس الى الدول المنتظمة في جمعية الامم كنسبة محكمة الاستئناف الاهلية في الفطر المصري الى المصريين ولكن اعترضت بعض الدول على هذا البند فاقبل بدل بند آخر مفاده ان هذا المجلس اعماً بمحكم في القضايا التي يتفق الحصان معاً على رفعها اليه فاذا رفع احد الحصين قضية ولم يرض الحصم الآخر ان ترفع اليه لم يستطع المجلس الحكم فيها. فامحصرت فائدته في الخصومات التي يتفق المتخاصمان على رفعها اليه وهذه لا يحتمل ان تجر الى حرب لانه اذا عقد احد الحصين نيته على الحرب الى تحكيم المجلس. ولذلك رفضت الدول الكبرى البند الاول ولم تقبله فوضع مجلس جمعية الامم فقرة جعلت توقيها اختيارياً لا اضطرارياً مفادها الخضوع لحكم مجلس التحكيم الدولي في كل ما يحكم به فوقها النمسا والبلغار والصين والدنمارك وفنلندا وهاييتي ولتوانيا وهولندا وتروج والبرنغال واسوج وسويسرا واروغواي. ووقعتها برازيل ايضاً ولكنها اشترطت ان لا تعمل بتوقيعها ما لم توقع الفقرة دولتان من الدول الكبرى فامحصرت فائدة مجلس العدل في القضايا التي يتفق خصمان من الدول الكبرى على رفعها اليه وفي كل الخصومات التي تقع بين الدول الصغيرة وترفع اليه

هذا المجلس وليد جمعية الامم لكن الجمعية شلت بديه وحفيد الدستور الاميركي ولكن اميركا نفذته حتى الآن. وقد اشترش عليه ان ليس وراءه قوة تنفيذية كما لساير الحكام فاقبلته اذا حكم حكماً ولم تطع احدى الدولتين المتخاصمتين حكمه ولكن هذا بعيد فان المجلس الاعلى في اميركا بمحكم فيها يقع بين الولايات المختلفة وقد مضى على انشائه الا ان سنة حكمه في غضونهما في ١٠٧ من القضايا التي رفعت اليه فقبل حكمه فيها كلها فاذا انتظمت اميركا في جمعية الامم فالمرجح ان يتغلب العدل على الطمع ويبسط السلم رواقه في العالم